Journal Of the Iraqia University (73-7) May (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الرقابة السياسية للبرلمان الجزائري على أعمال الحكومة

(دراسة تحليلية في ضوء النصوص الدستورية والسياقات السياسية)

مصطفى رضا مصطفى الياسري١، حسين جوان اراسته

٢١ كلية الفارابي، جامعة طهران، قم، ايران

٢ قسم القانون، مركز بحوث الحوزة والجامعة ، قم، ايران

Parliamentary Political Oversight of Government Actions in Algeria

(An Analytical Study in Light of Constitutional Texts and Political Contexts)

Mustafa Ridha Mustafa Al-Yasiri1, Ali Mashhadi2
1Farabi College, Tehran University, Qom, Iran
2 Department of Law, Research Institute for Hawzah and University, Qom, Iran
Today.gc8@gmail.com; hoarsteh@gmail.com

Abstract

The principle of political oversight by parliament over government activities is a cornerstone of modern parliamentary systems, reflecting the broader framework of the separation and balance of powers. In the Algerian context, this principle takes on a particular dimension, shaped by the country's complex political evolution and successive constitutional reforms—especially the amendments of 1996, 2016, and most recently 2020. This study aims to critically examine the political oversight mechanisms exercised by the Algerian Parliament, composed of the People's National Assembly and the Council of the Nation, over government action. It focuses on constitutional tools such as oral and written questions, inquiry committees, interpellations, motions of confidence or censure, and debates on public policy. The research also contextualizes these mechanisms within Algeria's political environment, characterized by the predominance of the executive branch and the fluctuating effectiveness of parliamentary control. The research adopts an analytical and critical methodology that combines constitutional text analysis with a realistic evaluation of parliamentary performance. A comparative dimension is also introduced, referencing experiences from other parliamentary systems. The study concludes that the effectiveness of political oversight in Algeria depends not only on the constitutional framework but also on the existence of genuine political will, democratic openness, and institutional empowerment that can elevate parliament from a symbolic actor to a genuine oversight authority.

Keywords: Parliamentary oversight, Algerian government, Algerian Constitution, executive power, political system, separation of powers.

الملخص

يُعدّ مبدأ الرقابة السياسية للبرلمان على أعمال الحكومة أحد ركائز النظام البرلماني الحديث، إذ يُمثّل تجسيدًا فعليًا لمبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها. وفي السياق الجزائري، اكتسب هذا المبدأ خصوصية نابعة من طبيعة التحول السياسي والدستوري الذي شهدته البلاد، خاصة بعد الإصلاحات المتعاقبة التي عرفها الدستور الجزائري، لا سيما تعديلات ١٩٩٦، ٢٠١٦، وأخيرًا ٢٠٢٠. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آليات الرقابة السياسية التي يمارسها البرلمان الجزائري، بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، على أداء الحكومة، وذلك من خلال أدوات دستورية مثل: الأسئلة الشفوية والكتابية، لجان التحقيق، طلبات الإحاطة، التصويت بالثقة أو سحبها، ومناقشة السياسات العامة. كما تتناول الدراسة السياق السياسي الذي يُمارس فيه هذا النوع من الرقابة، خاصةً في ظل هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية، وضعف الدور الرقابي الفعلي للبرلمان في بعض

المراحل. تعتمد الدراسة على منهج تحليلي نقدي، يتقاطع فيه تحليل النصوص الدستورية مع تقييم الأداء الواقعي للرقابة البرلمانية، وتستند إلى مقاربة مقارنة مع تجارب دول ذات أنظمة برلمانية مشابهة. وتخلص إلى أن فعالية الرقابة السياسية في الجزائر تظل مرتبطة ليس فقط بنصوص الدستور، بل كذلك بإرادة سياسية إصلاحية، وبيئة ديمقراطية تضمن التوازن الحقيقي بين السلطات، وتعزز دور البرلمان كفاعل رقابي لا كشريك شكلي في الحكم.**الكلمات المفتاحية: الرقابة البرلمانية، الحكومة الجزائرية، الدستور الجزائري، السلطة التنفيذية، النظام السياسي، الفصل بين السلطات.**

المقدمة

تبرز أهمية البحث في كونه يعالج موضوعاً مركزياً في الأنظمة الديمقراطية، ألا وهو الرقابة السياسية التي يمارسها البرلمان على السلطة التنفيذية، وتحديداً في السياق الجزائري الذي عرف تحولات سياسية ودستورية متلاحقة. يهدف البحث إلى تحليل مدى فعالية البرلمان الجزائري في أداء دوره الرقابي، والكشف عن مكامن القوة والضعف في النظام السياسي والبرلماني. ولمعرفة ما مدى فعالية الرقابة السياسية التي يمارسها البرلمان الجزائري على أعمال الحكومة في ظل النصوص الدستورية المعمول بها وما هي التحديات التي تحدّ من فاعلية هذه الرقابة في السياق السياسي والقانوني الجزائري. يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، ومنهج دراسة الحالة للنموذج الجزائري إضافة إلى المقارنة الجزئية مع بعض الأنظمة البرلمانية الأخرى (كفرنسا والمغرب وتم تحليل النصوص الدستورية والقانونية ذات الصلة، والبيئة السياسية التي تؤثر على فعالية الرقابة.

أولاً: الإطار الدستوري والقانوني للرقابة البرلمانية في الجزائر

يُشكّل الإطار الدستوري والقانوني حجر الأساس في تنظيم العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية، ويُحدّد بدقة صلاحيات كل طرف والوسائل التي يمكن استخدامها لضمان مبدأ الرقابة والتوازن. وقد أولى المشرّع الدستوري الجزائري أهمية بالغة لموضوع الرقابة البرلمانية، خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، ما فرض ضرورة وضع ضمانات قانونية قوية تُمكّن السلطة التشريعية من مراقبة العمل الحكومي ومساءلة الجهاز التنفيذي عن مختلف تصرفاته وقراراته. ينص الدستور الجزائري، لا سيما في تعديل ٢٠٢٠، على عدد من المواد التي تُكرّس هذا الدور الرقابي للبرلمان، سواء عبر المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة. ففي المادة ٩٨، نجد تنصيصاً صريحاً على أنّ «البرلمان يراقب عمل الحكومة في الشروط التي يحددها القانون»، ما يدلّ على اعتراف دستوري بمكانة البرلمان كجهة رقابية ذات سلطة فعلية في مراقبة أعمال الجهاز التنفيذي. ورغم أن هذه المادة جاءت عامة من حيث الصياغة، إلا أنها تُعتبر قاعدة قانونية تفتح المجال أمام سن قوانين عضوية تُفصّل وتُحدّد كيفيات ممارسة هذه الرقابة.(بوكحلخال، صلاح. البرلمان في الجزائر: بين الخطاب والواقع. الجزائر: دار كاس، ٢٠١٩، ص١٩٢). أما المادة ١٥٣ من الدستور، فقد أعطت بُعداً عملياً أكثر للرقابة، حيث نصّت على حقّ أعضاء البرلمان في توجيه أسئلة شفوية وكتابية إلى الحكومة، وهي من أبرز الوسائل الرقابية التقليدية التي تُتيح للنواب مساءلة الوزراء حول قضايا ذات صلة بالسياسات العامة أو وقائع معينة تمسّ بتسيير الشأن العام. ويُلزم الدستور الحكومة بالردّ على هذه الأسئلة في آجال معقولة، مما يُعزّز مبدأ الشفافية والمحاسبة. إضافة إلى ذلك، ينص الدستور على أدوات رقابية أخرى مثل طلب الاستجواب، وتشكيل لجان تحقيق، وسحب الثقة، وهي آليات تدعم سلطة البرلمان وتجعله شريكاً فعلياً في مراقبة تسيير الشؤون العامة. وفي هذا الإطار، تُكمّل القوانين العضوية التنظيمية عمل الدستور، حيث نجد القانون العضوي المتعلق بتنظيم البرلمان وتسييره، يحدّد بشيء من التفصيل طرق توجيه الأسئلة، وضوابط تشكيل لجان التحقيق، والإجراءات الواجب اتباعها خلال جلسات المساءلة. كما أن الممارسة البرلمانية تُظهر أن هذه الآليات تُستخدم في الغالب على أساس التوازن السياسي بين الكتل البرلمانية، حيث يمكن للأغلبية أن تُفعّل بعض الأدوات بينما تظل أدوات أخرى غير مفعّلة في حال غياب إرادة سياسية قوية. ومع ذلك، فإن هذا الإطار القانوني يُعتبر متقدماً نسبياً إذا ما قورن ببعض الدول في المنطقة، ما يعكس توجهاً نحو تكريس مبادئ الحكم الرشيد.(بوديّاف، نورالدين. "الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي في الجزائر: بين القيود القانونية والواقع السياسي." المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية ٥٥، العدد ٢ (٢٠٢١): ٣١٥–٣٤٠). وفي المجمل، فإن الإطار الدستوري والقانوني للرقابة البرلمانية في الجزائر، وإن كان يحتوي على جملة من النصوص المهمة، إلا أن فعاليته تبقى رهينة بالتطبيق العملي ومدى التزام السلطتين التشريعية والتنفيذية بروح الدستور، وليس فقط بنصوصه. فالقوانين مهما بلغت من الدقة لا يمكن أن تحقق أهدافها دون وجود وعي سياسي، ومؤسسات ديمقراطية فاعلة، وإرادة حقيقية في ترسيخ مبادئ الرقابة والتوازن بين السلطات.

ثانياً: أدوات الرقابة السياسية المتاحة للبرلمان

١. الأسئلة الشفوية والكتابية تُعدّ الأسئلة الشفوية والكتابية من أبسط وأشهر أدوات الرقابة البرلمانية، وهي في الوقت نفسه من أكثرها استخداماً. تسمح هذه الوسيلة للنائب البرلماني بتوجيه استفسارات مباشرة إلى أعضاء الحكومة، بغرض الحصول على توضيحات أو معلومات تتعلق بموضوع معين، سواء كان محلياً أو وطنياً، أو مرتبطاً بسياسة عامة أو قضية راهنة تمسّ المواطنين. الأسئلة الشفوية تُطرح خلال جلسات البرلمان وتُجاب عنها شفهياً من قبل الوزير المعني، ما يجعل هذه الآلية تتيح مواجهة مباشرة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وتعكس نبض الشارع ومطالب المواطنين. أما الأسئلة الكتابية، فهي تُقدَّم بشكل رسمي إلى رئيس المجلس ثم تُحال إلى الجهة الحكومية المختصة، التي تُلزم بالرد عليها خلال مدة زمنية معينة. وتُعتبر هذه الأداة وسيلة فعّالة لجمع المعلومات وتوضيح السياسات الحكومية أمام الرأي العام. رغم بساطتها، فإن للأسئلة دوراً مهماً في الكشف عن الإهمال أو سوء التسيير أو التأخّر في تنفيذ المشاريع، كما تساهم في تسليط الضوء على قضايا لا تحظى بتغطية كافية من الإعلام. ومع ذلك، تبقى فعاليتها رهينة بجديّة النواب في صياغة الأسئلة، وشفافية الحكومة في الردّ عليها.(بلقاسم، محمد. فصل السلطات في الدستور الجزائري: قراءة نقدية. وهران: منشورات جامعة وهران، ٢٠٢٠. ص٤٨-٤٩).

٢. الاستجواب يُعدّ الاستجواب أحد أدوات الرقابة السياسية الأكثر تأثيراً، لما له من طابع رسمي وإجرائي، وهو يُستخدم عندما يرغب البرلمان في محاسبة عضو من الحكومة أو الحكومة بأكملها حول تصرفات أو قرارات تم اتخاذها، يُعتقد بأنها تخالف المصلحة العامة أو تثير جدلاً سياسياً أو اجتماعياً. يتم تقديم طلب الاستجواب من قبل عدد معين من النواب وفق ما يحدده النظام الداخلي للبرلمان، ويتم تخصيص جلسة عامة لمناقشته، حيث يُطرح الوزير المعني أو الوزير الأول للاستجواب ويُطلب منه تقديم توضيحات ودفاعه بشأن الموضوع المطروح. ويتحول الاستجواب أحياناً إلى مواجهة سياسية حادّة، قد تُفضي إلى إجراءات تصعيدية، مثل حجب الثقة أو المطالبة بتغييرات وزارية. في السياق الجزائري، تم تكريس الاستجواب كأداة رقابية في الدستور والقوانين التنظيمية، إلا أن تفعيله ظلّ محدوداً في الممارسة، ويرجع ذلك غالباً إلى القيود السياسية أو لهيمنة الأغلبية الحكومية على البرلمان. ومع ذلك، يبقى الاستجواب من أهم الوسائل التي تُمارَس في الأنظمة البرلمانية لمحاسبة الحكومة وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة.(مَمّري، رشيد. "المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان في القانون الجزائري." المجلة القانونية للحقوق العامة والعلوم السياسية في الجزائر، العدد ٤٦ (٢٠١٨): ٨٧-١١٢).

٣. لجان التحقيق تُعدّ لجان التحقيق من أبرز الأدوات التي تُخوّل للبرلمان التعمق في قضايا محددة ومعقّدة، تستدعي تحليلاً دقيقاً وجمعاً واسعاً للمعلومات. يتم تشكيل هذه اللجان بقرار من البرلمان، إما بمبادرة من أحد أعضائه أو بطلب من كتلة برلمانية، وتُمنح صلاحيات واسعة للتحقيق والاستماع إلى الشهادات، وجمع الوثائق، وتنظيم الزيارات الميدانية. الهدف من هذه اللجان هو كشف الحقائق في قضايا تمسّ الشأن العام، كقضايا الفساد، أو التسيير السيئ، أو التجاوزات الإدارية، وهي تلعب دوراً محورياً في تعزيز الرقابة النوعية، إذ لا تكتفي بطرح الأسئلة، بل تفتح تحقيقات موسّعة قد تؤدي إلى محاسبة المتورطين، أو اقتراح تعديلات تشريعية. غالباً ما تُنشر نتائج عمل اللجان في تقارير مفصلة تُرفع إلى الجلسة العامة للبرلمان، ويمكن أن تُشكّل هذه التقارير أساساً لتحريك المتابعة القضائية أو السياسية. لكن فعالية هذه اللجان في الجزائر تُواجه تحديات منها نقص الإمكانيات، وضغوط سياسية قد تحد من استقلاليتها أو تؤثر على نشر نتائج التحقيق.(بن عاشور، حسين. النظام السياسي الجزائري: بين الاستبداد والانتقال. باريس: دار لَهارمَاتان، ٢٠١٧.ص١١٠-١١١).

٤. تصويت سحب الثقة تصويت سحب الثقة يُعدّ الأداة الرقابية الأشد تأثيراً والأكثر جدلاً، إذ تمكّن البرلمان من إقالة الحكومة أو أحد أعضائها في حال ثبت تقصير أو إخلال في أداء الواجبات، أو اتخاذ قرارات تُعارض المصلحة العامة. يُمارَس هذا الحق في ظروف استثنائية، ويُعتبر بمثابة «عقوبة سياسية» للجهاز التنفيذي من قبل السلطة التشريعية. يتطلب سحب الثقة إجراءات قانونية دقيقة، تبدأ بتقديم ملتمس من عدد معين من النواب، يُعرض على النقاش ثم يُصوَّت عليه في جلسة عامة. وإذا حاز على الأغلبية، يُعتبر بمثابة سحب للثقة من الحكومة، ما يؤدي دستورياً إلى استقالتها أو حلّ البرلمان وفقاً للظروف. في الجزائر، ورغم وجود هذا الحق في النصوص القانونية، إلا أن استخدامه نادر للغاية، وغالباً ما تحدّ منه الحسابات السياسية والتوازنات الحزبية داخل البرلمان. ومع ذلك، فإن مجرّد وجود هذه الأداة يُشكل عامل ردع للحكومة، ويُجبرها على التحلّي بمزيد من المسؤولية والشفافية في تسيير الشأن العام.(مصدر السابق، ص١١٣).

ثالثاً: واقع الرقابة البرلمانية في الجزائررغم توفر هذه الآليات، إلا أن الممارسة الفعلية للرقابة السياسية تعاني من عدة نقائص، منها:

الهيمنة الحزبية تُعدّ الهيمنة الحزبية من أبرز العوائق التي تُقيد فعالية الرقابة البرلمانية في الجزائر. فعندما تسيطر الأحزاب الموالية للسلطة التنفيذية على الأغلبية في البرلمان، يتحول هذا الأخير من سلطة رقابية إلى جهاز تابع أو مكمل للحكومة، بدلاً من أن يكون سلطة مستقلة تمارس دورها في مراقبة الأداء الحكومي. الهيمنة الحزبية تُفرغ أدوات الرقابة من محتواها، حيث يتم استخدام الأسئلة، الاستجوابات، أو حتى لجان التحقيق بشكل شكلي أو مُسيّس. في العديد من الحالات، تمتنع الكتل البرلمانية الكبرى عن تفعيل أدوات الرقابة القوية، كملتمسات سحب الثقة أو الاستجوابات الجادة، تفادياً لإحراج الحكومة التي تمثّلها سياسياً. ويؤدي هذا الوضع إلى تعطيل وظيفة البرلمان الأساسية، ويُفقده مصداقيته أمام الرأي العام، ويُحول النقاش البرلماني إلى مجرد سجالات شكلية لا تؤثر فعلياً في صناعة القرار. كما أن ظاهرة "الانضباط الحزبي الصارم" داخل التكتلات البرلمانية، تُقيد حرية النواب في مساءلة الحكومة، حتى وإن كانت لديهم قناعات شخصية بضرورة الرقابة أو التغيير. هذه الهيمنة تُعرقل تطوير ثقافة برلمانية مستقلة، وتحُدّ من قدرة البرلمان على لعب دوره كمؤسسة تمثل الشعب بكل أطيافه، وليس مصالح أحزاب معينة فقط.(بن ساولة، ليلى. "الممارسة البرلمانية في الجزائر: مقاربة مؤسساتية وسياسية." دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا ١٣٠، العدد ٣ (٢٠١٩): ٤٥–٦٨).

ضعف أداء النواب من بين العوامل الأخرى التي تُقلل من فعالية الرقابة البرلمانية في الجزائر، ضعف أداء النواب، والذي يرجع في جزء كبير منه إلى غياب التكوين الكافي، ونقص الخبرة التشريعية والسياسية لدى عدد معتبر من أعضاء البرلمان. فالعمل البرلماني يتطلب كفاءات متعددة، من فهم للنصوص القانونية، إلى القدرة على تحليل السياسات العامة، والتواصل مع الناخبين، وصياغة الأسئلة والمداخلات بطريقة موضوعية وفعالة. للأسف، نجد أن العديد من النواب يفتقرون إلى هذه المؤهلات، إما لأنهم دخلوا الحياة السياسية دون تجربة سابقة، أو بسبب نقص الدعم الإداري واللوجستي الذي يُفترض أن يُساعدهم في أداء مهامهم. في بعض الأحيان، تقتصر مشاركة النواب على الحضور الشكلي للجلسات، دون مساهمة حقيقية في النقاش أو تقديم أدوات رقابية. إضافة إلى ذلك، فإن غياب مكاتب دراسات ومساعدين متخصصين داخل البرلمان، يحُدّ من قدرة النائب على التحليل والمتابعة. كما أن غياب دورات تدريبية مستمرة لتطوير المهارات التشريعية والرقابية يُفقد البرلمان طابعه المهني، ويُحوّل النقاش السياسي إلى مستوى سطحي لا يرقى إلى حجم التحديات. لذلك، فإن تحسين أداء النواب يُعدّ شرطاً أساسياً لتفعيل الرقابة البرلمانية، ويتطلب ذلك استثماراً حقيقياً في التكوين، وفتح المجال أمام الكفاءات، وتوفير الوسائل الضرورية للعمل البرلماني الجاد.(سادكي، كامل. البرلمان في دول المغرب: دراسة مقارنة (الجزائر، المغرب، تونس). تونس: مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٢١.ص٨٢).

قلة الشفافية من أهم العوائق التي تحد من أثر الرقابة البرلمانية في الجزائر هو غياب الشفافية، سواء من جهة السلطة التنفيذية أو في أداء البرلمان ذاته. فعلى الرغم من استخدام أدوات رقابية مثل الأسئلة أو لجان التحقيق، إلا أن نتائج هذه الرقابة غالباً ما تبقى غير معلنة للرأي العام، أو يتم التعتيم عليها تحت ذرائع مختلفة، مثل "الحفاظ على المصلحة العامة" أو "حساسية الملفات". هذا الغياب للشفافية يجعل المواطنين عاجزين عن تقييم مدى جدية البرلمان في مراقبة الحكومة، كما يفقدهم الثقة في مؤسساتهم التمثيلية. إذ من حق المواطن أن يعرف كيف تُدار شؤون بلده، وما هي نتائج التحقيقات البرلمانية، وما إذا كانت الحكومة قد تجاوبت مع مطالب النواب أو تجاهلتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الشفافية في طريقة اتخاذ القرارات داخل البرلمان، وفي توزيع المناصب والمسؤوليات، يُثير الشكوك حول استقلالية المؤسسة البرلمانية ويُضعف من صورتها العامة. كما أن عدم نشر محاضر الجلسات بشكل منتظم، أو غياب تغطية إعلامية كافية، يُسهم في تكريس العزلة بين البرلمان والمجتمع. لذلك، فإن تعزيز الشفافية يُمثل خطوة ضرورية لإعادة الثقة بين المواطنين والمؤسسة التشريعية، ويجب أن يشمل ذلك نشر المعلومات، وتعميم ثقافة المساءلة، وتمكين الإعلام والمجتمع المدني من لعب دورهم في المراقبة والمتابعة.(غيلس، فرانسيس. "النظام السياسي الجزائري: حدود وإمكانات الإصلاح." السياسة البحر متوسطية ٢٣، العدد ١ (٢٠١٨): ٢١–٤٠).

رابعاً: التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية

١. القيود السياسية

تُعدّ القيود السياسية من أبرز التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية في الجزائر، حيث تلعب السلطة التنفيذية دوراً محورياً في التأثير على استقلالية البرلمان وحدود حركته. رغم التنصيص الدستوري على مبدأ فصل السلطات، إلا أن الممارسة الواقعية تكشف عن وجود تدخلات متعددة من قبل الجهاز التنفيذي في عمل المؤسسة التشريعية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تظهر هذه التدخلات في عدة مستويات، مثل التأثير في تشكيل هياكل البرلمان، وتوجيه النقاشات، وحتى في تعطيل بعض المبادرات الرقابية التي قد تُحرج الحكومة. كما أن تعيين المناصب الحساسة داخل البرلمان (مثل رئاسة اللجان أو المكتب) غالباً ما يتم بتوافقات سياسية تُدار خلف الكواليس، ما يُقيد حرية النواب في المبادرة والمحاسبة. إضافة إلى ذلك، يهيمن الجهاز التنفيذي على موارد الدولة وإدارتها، ما يجعله يملك أدوات ضغط غير مباشرة، مثل التحكم في المشاريع التنموية المحلية، أو

في ميزانيات تخص بعض المناطق، مما يدفع بعض النواب إلى التردد في مساءلة الحكومة خوفاً من فقدان تلك المكتسبات. هذه القيود تُفرغ الرقابة البرلمانية من محتواها الحقيقي، وتُحوّلها إلى مجرد أداة شكلية، وتُقيد طموحات بناء سلطة تشريعية قوية وقادرة على الوقوف بندّية أمام الحكومة.(يحيوي، فتحي. "آليات الرقابة البرلمانية في الجزائر: الواقع والآفاق." مجلة القانون والعلوم السياسية ١١، العدد ١ (٢٠٢٢): ١٣٩–١٥٩).

٢. نقص التكوين والتأهيل البرلماني يمثل نقص التكوين والتأهيل البرلماني تحدياً جوهرياً في طريق تفعيل الرقابة السياسية في الجزائر. إذ أن العمل البرلماني لا يقتصر على الحضور في الجلسات أو إلقاء الخطابات، بل يتطلب مجموعة من المهارات التقنية والقانونية والسياسية، تمكن النائب من أداء مهامه بكفاءة وفعالية. للأسف، فإن الكثير من النواب يدخلون المؤسسة التشريعية دون سابق تجربة، أو دون معرفة دقيقة بأدوات الرقابة وآليات العمل البرلماني. هذا النقص المعرفي يؤدي إلى ضعف في صياغة الأسئلة، وركاكة في النقاش، وعجز عن تحليل السياسات العامة أو مراجعة التشريعات المعقدة. كما يُلاحظ غياب ثقافة الاستناد إلى البيانات والإحصائيات، وضعف استخدام الأدلة في النقاشات الرقابية. غياب مراكز بحثية أو مكاتب دراسات فعالة داخل البرلمان يُفاقم من هذا الإشكال، حيث يُترك النائب يعتمد فقط على اجتهاده الشخصي، دون سند علمي أو دعم إداري حقيقي. وحتى البرامج التكوينية، إن وجدت، فإنها غالباً ما تكون محدودة المحتوى، ولا ترتكز على احتياجات فعلية، كما تفتقر إلى الاستمرارية. ولذلك، فإن تفعيل الرقابة البرلمانية يمرّ عبر إصلاح شامل لمنظومة التكوين، من خلال إنشاء معاهد متخصصة لتأهيل النواب، وتوفير الدعم الفني والمستشارين داخل اللجان، واعتماد التكوين المستمر كعنصر أساسي في الحياة البرلمانية.(مصدر السابق، ص١٥٤).

٣. ضعف الإعلام والضغط الشعبي: يُعتبر الإعلام والضغط الشعبي من العناصر الحيوية لتفعيل الرقابة البرلمانية، إذ يُشكّلان معاً جسر التواصل بين البرلمان والمجتمع، ووسيلة للرقابة الموازية التي تُمارَس من قبل المواطنين ووسائل الإعلام. لكن في الجزائر، يعاني هذا الجانب من عدة إشكاليات تحدّ من فعاليته. الإعلام البرلماني لا يزال محدوداً في التغطية والتحليل، حيث تقتصر غالبية التغطيات على نقل الجلسات الرسمية دون تعمق في مضمون النقاشات أو تقييم أداء النواب. كما يغيب الإعلام الاستقصائي القادر على كشف الحقائق ومتابعة نتائج الأسئلة أو لجان التحقيق. هذا الضعف يُقلّل من وعي المواطن بعمل ممثليه، ويُضعف ثقته في العملية السياسية ككل. من جهة أخرى، فإن الضغط الشعبي، الذي يُعدّ محركاً أساسياً لمساءلة الحكومة، لا يزال غير مُنظم وغير مؤطر. فالمجتمع المدني يعاني من ضعف الهيكلة، وغياب الثقافة الرقابية، وعدم الوعي الكافي بدور البرلمان كأداة رقابية. كما أن غياب قنوات حقيقية للتعبير عن مطالب المواطنين يُسهم في عزوفهم عن متابعة الشأن البرلماني. إن تفعيل الرقابة البرلمانية يتطلب إذن إشراك الإعلام بفاعلية، من خلال تمكينه من الوصول إلى المعلومات، وتوفير مساحات للنقاش والتحليل، إضافة إلى تشجيع المواطنين على متابعة الأداء السياسي لممثليهم، ومطالبتهم بالمساءلة والشفافية.(بن جبور، حكيم. التوازن بين السلطات في الدستور الجزائري لعام ٢٠٢٠: الجديد والقيود. الجزائر: منشورات، ٢٠٢١.ص٤٧).

الخاتمة

تُعد الرقابة السياسية التي يمارسها البرلمان على الحكومة إحدى الركائز الجوهرية في بناء نظام ديمقراطي متوازن يضمن احترام مبدأ الفصل بين السلطات، ويكرّس ثقافة المساءلة والشفافية. فهي ليست مجرد إجراء قانوني أو نص دستوري، بل هي أداة فعلية لتقويم الأداء الحكومي، وحماية المصلحة العامة، وتحقيق التوازن المؤسساتي الذي يُجنّب الدولة مخاطر التسلّط والانفراد بالقرار. وفي السياق الجزائري، فإن الرقابة البرلمانية تحظى بإطار دستوري وقانوني واضح، يُتيح للنواب جملة من الوسائل الرقابية المهمة، مثل الأسئلة الشفوية والكتابية، والاستجوابات، ولجان التحقيق، وحتى آلية سحب الثقة. غير أن هذه الترسانة القانونية، على أهميتها، لم تُترجم بعد إلى ممارسة فعالة وناجعة، بسبب عدد من الإكراهات والعوامل المعيقة، التي جعلت من الرقابة أداة محدودة التأثير في المشهد السياسي. لقد أبرز الواقع البرلماني في الجزائر وجود فجوة واضحة بين النص والممارسة، حيث تفرض الهيمنة الحزبية قيوداً كبيرة على استقلالية البرلمان، كما أن ضعف أداء النواب نتيجة غياب التكوين والدعم المؤسسي، إلى جانب قلة الشفافية وانخفاض الضغط الشعبي، كلها عوامل أسهمت في تراجع الدور الرقابي الحقيقي للسلطة التشريعية. ورغم بعض المحاولات المعزولة التي عرفتها بعض الفترات البرلمانية، إلا أن الطابع العام يظل أقرب إلى التوافق مع السلطة التنفيذية منه إلى الرقابة الفعلية لها. وعليه، فإن تفعيل الرقابة البرلمانية لا يمكن أن يتم بمجرد تعديل النصوص أو إقرار القوانين، بل يتطلب إرادة سياسية حقيقية تُؤمن بدور البرلمان كشريك في الحكم لا مجرد تابع. ويتطلب أيضاً إصلاحاً عميقاً في طبيعة الحياة السياسية والحزبية، بما يُعزز من استقلالية النواب وقدرتهم على تمثيل المواطنين لا المصالح الضيقة. كما أن الإعلام والمجتمع المدني مطالبان بلعب دور أكثر حيوية، من خلال تتبّع الأداء البرلماني، ونشر الوعي السياسي، وتوجيه الضغط المشروع نحو تفعيل أدوات الرقابة والمحاسبة. ويجب أيضاً الاستثمار في التكوين المستمر للنواب، وتوفير الإمكانات اللازمة للقيام بمهامهم، سواء من حيث البنية التحتية أو الموارد البشرية المساعدة. في الأخير، فإن بناء رقابة برلمانية فعالة في الجزائر هو مشروع طويل الأمد، يتطلب تضافر

جهود كل الأطراف الفاعلة، من سلطة تشريعية وتنفيذية، وأحزاب سياسية، وإعلام، ومجتمع مدني. هو مشروع يهدف إلى ترسيخ دولة القانون، وتكريس ثقافة سياسية جديدة، تقوم على الشفافية والمسؤولية، وتُمهّد لبناء مؤسسات قوية تعبّر بصدق عن إرادة الشعب وتخدم الصالح العام.

المصادر

١. بوكحلخال، صلاح. البرلمان في الجزائر: بين الخطاب والواقع. الجزائر: دار كاسbah، ٢٠١٩.

٢. بودّياف، نورالدين. "الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي في الجزائر: بين القيود القانونية والواقع السياسي." المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية ٥٥، العدد ٢ (٢٠٢١): ٣١٥–٣٤٠.

٣. بلقاسم، محمد. فصل السلطات في الدستور الجزائري: قراءة نقدية. وهران: منشورات جامعة وهران، ٢٠٢٠.

٤. مَمّري، رشيد. "المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان في القانون الجزائري." المجلة القانونية للحقوق العامة والعلوم السياسية في الجزائر، العدد ٤٦ (٢٠١٨): ٨٧–١١٢.

٥. بن عاشور، حسين. النظام السياسي الجزائري: بين الاستبداد والانتقال. باريس: دار لَهارمَاتان، ٢٠١٧.

٦. بن ساولة، ليلى. "الممارسة البرلمانية في الجزائر: مقاربة مؤسساتية وسياسية." دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا ١٣٠، العدد ٣ (٢٠١٩): ٤٥–٦٨.

٧. سادكي، كامل. البرلمان في دول المغرب: دراسة مقارنة (الجزائر، المغرب، تونس). تونس: مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٢١.

٨. غيلس، فرانسيس. "النظام السياسي الجزائري: حدود وإمكانات الإصلاح." السياسة البحر متوسطية ٢٣، العدد ١ (٢٠١٨): ٢١–٤٠.

٩. يحيوي، فتحي. "آليات الرقابة البرلمانية في الجزائر: الواقع والآفاق." مجلة القانون والعلوم السياسية ١١، العدد ١ (٢٠٢٢): ١٣٩–١٥٩.

١٠.بن جبور، حكيم. التوازن بين السلطات في الدستور الجزائري لعام ٢٠٢٠: الجديد والقيود. الجزائر: منشورات ENAG، ٢٠٢١.